

حفظه الله

ص / مع التحية لسعادة رئيس الجامعة

حفظه الله

سعادة وكيل الجامعة للدراسات والبحث العلمي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،، وبعد:

ناقش مجلس جامعة الحدود الشمالية في اجتماعه الثاني للعام الجامعي ١٤٤٧ هـ والمنعقد بتاريخ ١٤/٠٤/١٤٤٧ هـ الموافق ٢٠٢٥/١٠/٠٨ م، مذكرة سعادتك بشأن الموافقة على ضوابط سياسات وإجراءات التعامل مع الأبحاث المسحوبة بجامعة الحدود الشمالية.

يطيب لأمانة مجلس الجامعة إحاطتكم بصور قرار المجلس بهذا الشأن، حيث نص القرار على الآتي:

قرار مجلس جامعة الحدود الشمالية رقم (٤٧/٢/٢)

وافق مجلس الجامعة على ضوابط سياسات وإجراءات التعامل مع الأبحاث المسحوبة بجامعة الحدود الشمالية (وفق الصيغة المرفقة).

نحيطكم علماً بما ورد بعاليه للعمل بموجبه (وفق الأنظمة والتعليمات)، واتخاذ اللازم نحو إخطار الجهات المعنية بهذا القرار.

وتقبلوا خالص تحياتي وتقديري،،،

وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

وأمين مجلس الجامعة

أ.د. أحمد بن صبيح الشراي

مقترح سياسات وإجراءات التعامل مع الأبحاث المسحوبة

(Retracted Research)

١. تمهيد

تُعد النزاهة العلمية حجر الزاوية في أي مؤسسة بحثية مرموقة. وللحفاظ على هذه النزاهة، من الضروري وجود سياسات وإجراءات واضحة للتعامل مع حالات سحب الأوراق البحثية المنشورة.

سحب البحث (Retraction) هو إجراء رسمي تتخذه المجلات العلمية لسحب ورقة بحثية بعد نشرها، وذلك عندما يُكتشف أنها تحتوي على أخطاء جسيمة، أو بيانات غير موثوقة، أو نتائج خاطئة، أو عندما يثبت وجود سوء سلوك بحثي مثل التزوير، التلفيق، أو الانتحال. يهدف هذا المقترح إلى وضع إطار شامل لعمادة البحث العلمي لتحديد المسؤوليات، والإجراءات التحقيقية، والعقوبات المحتملة، والتدابير الوقائية لضمان التعامل الفعال والشفاف مع الأبحاث المسحوبة، بما يعزز سمعة الجامعة ويحمي مصداقية مخرجاتها البحثية.

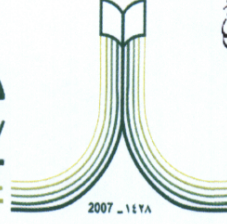
تهدف هذه السياسة إلى تعزيز النزاهة الأكاديمية والحد من حالات سحب الأبحاث المنشورة (Retractions) من خلال مجموعة من الضوابط والتدابير الوقائية والعلاجية.

٢. تعريف سحب البحث (Retraction)

سحب البحث (Retraction): هو إعلان رسمي من قِبَل المجلة الناشرة يفيد بأن ورقة بحثية منشورة لم تعد صالحة للاعتماد عليها. يتم هذا الإعلان عادةً بنشر "إشعار سحب" يوضح سبب السحب ويتم ربطه بالورقة الأصلية. أسباب السحب الشائعة تشمل، على سبيل المثال لا الحصر:

- الأخطاء الجوهرية غير المقصودة: مثل الأخطاء في التحليل الإحصائي، أو الأخطاء المنهجية التي تؤثر على النتائج.
- سوء السلوك البحثي (Research Misconduct):
 - تلفيق البيانات (Fabrication): اختراع بيانات أو نتائج لم يتم الحصول عليها فعليًا.
 - تزوير البيانات (Falsification): التلاعب بالبيانات أو المواد أو المعدات البحثية، أو تغيير أو حذف بيانات أو نتائج بحيث لا تمثل بدقة البحث الذي تم إجراؤه.
 - الانتحال العلمي (Plagiarism): الاستيلاء على أفكار، عمليات، نتائج، أو كلمات شخص آخر دون إعطاء الفضل المناسب.





- النشر المكرر/الزائد (Duplicate/Redundant Publication): نشر نفس البحث بشكل متطابق أو شبه متطابق في أكثر من منفذ نشر واحد دون إشارة مناسبة أو مبرر.
- تضارب المصالح غير المعلن (Undeclared Conflicts of Interest).
- انتهاكات أخلاقية جسيمة (Serious Ethical Violations): مثل عدم الحصول على الموافقات الأخلاقية اللازمة للبحوث التي تشمل البشر أو الحيوانات.

٣. يتم إنشاء لجنة فرعية للنزاهة البحثية منبثقة من اللجنة الدائمة للنزاهة العلمية بالجامعة للنظر كل ما يخل بإخلاقيات النشر العلمي، تتبع لعمادة البحث العلمي:

اللجنة مخولة بـ:

١. مراجعة الشكاوى المتعلقة بسلوكيات غير أخلاقية.
٢. التحقيق في أسباب سحب الأبحاث.
٣. رفع تقارير دورية للجنة الدائمة للنزاهة العلمية.

٤. الإجراءات الواجب اتخاذها عند سحب بحث

عند إخطار عمادة البحث العلمي بسحب ورقة بحثية لأحد الباحثين المنتسبين للجامعة، تُتبع الإجراءات التالية:

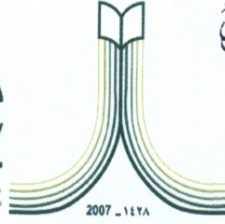
أ. مرحلة الإبلاغ الأولي والاستجابة السريعة:

٤. استقبال الإخطار: تستقبل عمادة البحث العلمي إخطار السحب من المجلة الناشرة، أو من الباحث نفسه، أو من أي جهة أخرى ذات صلة.
٥. التوثيق الأولي: تقوم العمادة بتوثيق تاريخ الإخطار، والباحثين المعنيين، واسم المجلة، وسبب السحب المذكور في إشعار السحب.
٦. إخطار الباحث/الباحثين: يتم إخطار الباحث/الباحثين المعنيين رسميًا بسحب البحث وطلب ردهم الأولي وتوضيح الموقف خلال فترة زمنية محددة (٧ أيام عمل).

ب. مرحلة التحقيق الأولي وتفصي الحقائق:

١. التقييم الأولي للحالة: تقوم اللجنة بتقييم أولي لسبب السحب. إذا كان السحب بسبب خطأ تقني بسيط وتم تصحيحه بشكل مرضٍ للمجلة، قد لا يستدعي الأمر تحقيقًا معمقًا. أما إذا كان السبب يتعلق بسوء سلوك بحثي، تبدأ مرحلة التحقيق الموسع.





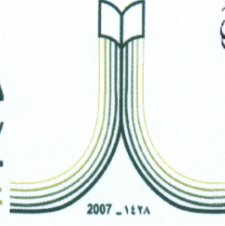
٢. تحقيق داخلي: في حال الاشتباه بسوء سلوك بحثي، تقوم اللجنة بالتالي:

- مراجعة جميع الوثائق ذات الصلة (الورقة المسحوبة، إشعار السحب، البيانات الخام، البروتوكولات البحثية، مراسلات المجلة).
- طلب إفادة من الباحثين المعنيين، والمشرفين (إذا انطبق)، وأي أطراف أخرى ذات صلة.
- تحديد مدى مسؤولية كل باحث معني.
- تحديد ما إذا كان هناك سوء سلوك بحثي متعمد أم خطأ غير مقصود.
- تقييم مدى تأثير سحب البحث على الأبحاث الأخرى للباحث (إذا كان هناك نمط سلوكي).
- تقديم تقرير مفصل بنتائج التحقيق والتوصيات إلى وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي (رئيس اللجنة الدائمة للزاهة العلمية) مشفوعاً بتوصيات عميد البحث العلمي.

ج. مرحلة اتخاذ القرار وتطبيق الإجراءات:

١. مراجعة تقرير اللجنة: يقوم عميد البحث العلمي، بالتشاور مع اللجنة، بعد مراجعة تقرير اللجنة.
٢. تحديد العقوبات/الإجراءات: بناءً على نتائج وجسامة المخالفة، يتم اتخاذ القرار بشأن الإجراءات أو العقوبات التي ستطبق على الباحث/الباحثين المعنيين. تتراوح العقوبات من التوبيخ إلى المنع من التقدم لمشاريع بحثية جديدة أو منح داخلية/خارجية، وتتأثر بعوامل مثل:
 - جسامة المخالفة (خطأ غير مقصود مقابل سوء سلوك متعمد).
 - تكرار المخالفة.
 - مدى الضرر الذي لحق بسمعة الجامعة أو المجتمع العلمي.
 - مدى تعاون الباحث مع اللجنة والعمادة.
٣. إبلاغ الباحث بالقرار: يتم إبلاغ الباحث/الباحثين رسمياً بالقرار المتخذ والعقوبات المطبقة.
٤. الإجراءات الداخلية (عند الاقتضاء):
 - تعديل أو سحب أي مكافآت أو تقديرات: إذا كانت الورقة المسحوبة قد ساهمت في حصول الباحث على دعم، قد تُراجع هذه الإنجازات وتُتخذ الإجراءات المناسبة.





- الإبلاغ عن القرار للجهات ذات العلاقة: إذا كان البحث ممولاً من جهة خارجية، أو إذا كان الأمر يتطلب إبلاغ الجهات التنظيمية أو المهنية، يتم ذلك وفقاً للوائح.

٥. العقوبات المحتملة

- تُحدد العقوبات في حال ثبوت المخالفة بما يتناسب مع حجم المخالفة وتكرارها، وقد تشمل:
 - إنذار/لوم رسمي: في حالات الأخطاء غير المتعمدة أو الإهمال البسيط.
 - إلزامية حضور دورة أو برنامج في النزاهة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي.
 - المنع من التقدم لمشاريع بحثية جديدة أو منح داخلية/خارجية: لفترة محددة أو دائمة.
 - تجميد المشاركة في المؤتمرات الداخلية والخارجية ودعمها لمدة أو مدد متفاوتة.
 - المنع من الإشراف على طلاب الدراسات العليا لمدة أو مدد متفاوتة.
 - استرداد المكافآت المالية أو المنح البحثية التي قد تكون قد صُرِفَتْ بناءً على البحث المسحوب.
 - حرمانه من التمويل البحثي ويمنع من العمل في اللجان الاستشارية ولجان التحكيم.
 - في حال كان من أسباب سحب البحث أخلاقية أو منهجية خطيرة أو سرقة علمية يتم الرفع للجان التأديب بذلك.
 - حرمانه من مكافئات التميز أو المكافئات التشجيعية.
 - حرمانه من الترقية لمدة محددة.
 - عدم تجديد العقد.
 - إلغاء التعاقد.

٦. الإجراءات الوقائية وتعزيز ثقافة النزاهة

- لتقليل حالات سحب الأبحاث وتعزيز ثقافة النزاهة العلمية، تقترح العمادة ما يلي:
 - برامج تدريب إلزامية: تطوير وتقديم ورش عمل ودورات تدريبية إلزامية لجميع الباحثين (أعضاء هيئة التدريس، طلاب الدراسات العليا، الباحثين المساعدين) حول أخلاقيات البحث العلمي، وممارسات النشر النزاهة، وكيفية تجنب سوء السلوك البحثي (مثل الانتحال، تزوير البيانات).



- آليات إبلاغ شفافة: إنشاء قنوات آمنة وسرية للإبلاغ عن أي انتهاكات محتملة لأخلاقيات البحث.
- التوعية المستمرة: تنظيم حملات توعية دورية بأهمية النزاهة العلمية وعواقب انتهاكها.

٧. تنفيذ العقوبات

يتم التقيد في إيقاع العقوبات أو المنع أو الحجب للمزايا المالية أو المعنوية وفقاً للأنظمة والتعليمات التي يخضع لها المخالف.

٨. الخاتمة

يُعد هذا المقترح خطوة أساسية نحو ترسيخ بيئة بحثية تتسم بالمسؤولية والنزاهة والشفافية. من خلال تطبيق هذه السياسات والإجراءات، ستُعزز عمادة البحث العلمي مكانة الجامعة كمركز للبحث العلمي الموثوق به، وتضمن أن مخرجاتها البحثية تساهم بفاعلية في تقدم المعرفة الإنسانية.

